خاتمة

رغم أن العلم لانهاية ولا حدود له فاننا نقف عند هذا الحد المتواضع من التعمق فى مادة السياسة الجنائية فى الفكر العالمى المعاصر بعد أن أوضحنا شتى جوانب الموضوع الاساسية التى تساعد على قيام الباحثين المصريين فى المستقبل بعمل دراسات متعمقة فى صلة السياسة الجنائية وكيفية الاستفادة من أفكارها عند مناقشة موضوعات القانون الجنائى (الموضوعى والاجرائى) فى دراساتهم ٠

ولقد اتضح لنا أن موضوع السياسة الجنائية موضوع مفيد يستوجب الاهتمام به ووضعه فى مكانه اللائق بين الدراسات الجنائية المتخصصة نظرية كانت أو عملية ، فى جامعاتنا النظرية أو فى مراكز أبحاثنا العملية ٠ اذ يتطفل فى شتى موضوعات القانون الجنائى : سواء فى نطاق قانون العقوبات (القسم العام أو القسم الخاص) وسواء فى نطاق قانون الاجراءات الجنائية ومن جهة أخرى تبين لنا أن هذا الموضوع موضوعا حديثا نسبيا لم تتحدد اهدافه بقدر مالم يتحدد تعريفه ٠ وقد يرجع ذلك الى الاتساع التزايد فى اهدافه وبالتالي الى تصعيد مسألة **تعريفه** أو بمعنى أدق البحث عن تعريف جامع شامل مانع لهذه المادة الجديدة حتى تتضح **اهدافها** التى لاتتحقق الا بتوضيح حدودها ٠

ولقد ظهر هذا بجلاء عند بحث علاقة السياسة الجنائية بالعلوم المتجاورة لها ٠ اذ وضح على **الصعيد الموضوعى** أن العلاقات بينها وبين القانون الجنائى والقانون المقارن وعلم الاجرام علاقات أقرب ماتكون الى التلاحم منها الى التباعد ، بل اتضح وجود هذا التلاحم بين السياسة الجنائية وعلوم انسانية اخرى لايدخل فى نطاق بحثها الاصيل والمباشر الجريمة مثل علوم الاجتماع والاقتصاد والسياسة ٠

وعلى **الصعيد السياسى** اتضح لنا وجود انقسام فى موضوع السياسة الجنائية بحسب « الأيدلوجية الرسمية » للدولة (المنهج الفكرى للدولة) • ولكن هذا الانقسام يقابله اتحاد لدى المجتمع العالمى – شرقة وغربه – فى مواجهة الاجرام أو ظاهرة الاجرام التى لم يعد طابعها وطنى وانما صـــار طابعا عالميا اى متجاوزا لحدود الدولة « الوطنية » •

– لذا نرى أنه يجب على المجتمع العالمى أن يحـدد ويرحـد موقفه من معالجة السياسة الجنائية وموضوعاتها المختلفة ، واننا لنميل الى الاتحـاد لا الى الانقسام • ويمكن للباحثين أو يعمقوا دراساتهم حول هذه النقطـــة الهامة لتتضح وجهات نظر مساعدة فى ايجاد حل ثابت لهذه المشكلة •

– كما يجدر بنا أن نلفت نظـــر هؤلاء الباحثـــين الى أن مصطلـــح « سياسة جنائية » لم يستعر من مادة « علم السياسة العامة » الا التسمية ، بمعنى آخر انه لم يستعر مضمون المصطلح • ومن ثم لايصح اقحام الافكار السياسية للدولة La politique étatique أو السياســـة العـــامة دائما لمعرفة مفهـوم السياسة الجنائية حتى لايحـدث اى نوع من الانقسام المصطنع حول دراسة مادة السياسة الجنائية •

* * *

وأخيرا نأمل بفضل جهود رجال السياسة الجنائية فى العالم أن يتحول رمز العدالة من امرأة معصوبة العينين فى احدى أيديها الميزان وفى اليد الأخرى السيف الى أن تصبح امـرأة لاتحمل عصابة على عينيها ولاتحمـل فى يديهـا السيف والميزان وانما امرأة تنظـر بعـين مدققة ثاقبة تبحـث عن سبب الانحراف • (١)

« تـم بحمـد الله وتوفيقه »

---

(١) استوحيت هذه الفكرة من رؤية تمثال Thémis de Ramnoundes الموجود فى متحف الاثريات فى أثينا والذى يرجع الى القرن الثالث قبل الميلاد وواردة بمرجع D. KARANIKAS, Le néo-humanisme et le droit pénal; op. cit, p. 166 et ss.